

بعد نجاحها

«السورية للتجارة» تستعد لطرح سلة رمضان جديدة تتضمن زيت الصويا بـ٢٥ ألف ليرة سورية

علي محمود سليمان



كشف مدير فرع دمشق للسورية للتجارة لؤي حسن عن بدء تجهيز سلة غذائية رمضان جديدة بقيمة ٢٥ ألف ليرة سورية أيضاً ولكنها تتضمن مادة زيت الصويا إضافة إلى مواد أخرى. وفي تصريحه له «الوطن» بين حسن أن السلة الجديدة سيتم طرحها قريباً في صالات المؤسسة السورية للتجارة في دمشق وهي تشمل مواد السمونة والرز والسكر والدبس الجروش والبرغل ورب البندورة إضافة إلى زيت الصويا وسكون بسعر ٢٥ ألف ليرة سورية.

مضيفاً: إن الإقبال جيد جداً على السلة الرمضانية الأولى التي تم طرحها قبل يومين من بداية شهر رمضان حيث تم نقاد كامل الكمية التي وزعت على صالات المؤسسة في دمشق، وتم البدء بتوزيع كميات جديدة من السلة ذاتها.

مضيفاً: إن الإقبال جيد جداً على السلة الرمضانية الأولى التي تم طرحها قبل يومين من بداية شهر رمضان حيث تم نقاد كامل الكمية التي وزعت على صالات المؤسسة في دمشق، وتم البدء بتوزيع كميات جديدة من السلة ذاتها.

وأدار ونيسان)، وتم التركيز على وصول الرسائل للمواطنين في الصباح الباكر ليتمكنوا من الاستلام في اليوم نفسه تكون أوقات الدوام لم تتغير ضمن صالات المؤسسة في دمشق خلال شهر رمضان وينتهي الدوام في الساعة السابعة مساءً ولكن لا تعود الصالات للافتتاح بعد الإفطار.

ولفت مدير فرع دمشق إلى أن أزمة المحروقات التي حدثت مؤخراً كان لها تأثير سلبي على عمليات التوزيع حيث أثرت في نقل الكميات من المستودعات إلى الصالات لأن نصف السيارات تنتظر في محطات الوقود لتعبئة

والنصف الآخر يوزع المواد على الصالات وهو ما خفض من وتيرة العمل، إضافة إلى تأثير عمليات التعبئة نتيجة نقص المحروقات لتشغيل المولدات، ولكن هذه الفترة بدأت بالانحسار مع الانفراج في أزمة المحروقات ويجري العمل حالياً على مضاعفة العمل وتعويض الفاقد الذي حدث.

ويضيف حسن بأن بدء التوزيع لمخصصات الأشهر الثلاثة لم يبدأ مع بداية شهر شباط وإنما في ١٥ شباط نتيجة الاستمرار في توزيع مخصصات الدفعة السابقة، ومع ذلك يتم حالياً مضاعفة الجهود وزيادة

٥٥ بالمئة نسبة توزيع المواد عبر البطاقة الإلكترونية في حمص

عمران له «الوطن»: تشكيلة سلعية واسعة خلال رمضان بأسعار تقل عن السوق ٢٠ بالمئة

حمص - نبال إبراهيم

بين مدير فرع السورية للتجارة بحدس محمد عمران له «الوطن»، أن نسبة توزيع المواد المغنتنة المدعومة من السكر والرز والنشا) عبر البطاقة الذكية خلال الدورة الحالية لأشهر شباط وآذار ونيسان تجاوزت ٥٥ بالمئة حتى تاريخه.

ولفت إلى أن عدد البطاقات الذكية الكلية في المحافظة يبلغ أكثر من ٤٠٩٢٠٠ ألف بطاقة تم تنفيذ طلبات منها بنحو ٣٧٥ بطاقة للواد المدعومة فيما بلغ عدد البطاقات المنقذة التي استلمت مخصصاتها ما يزيد على ١٩٠ ألف بطاقة حتى تاريخه.

وأشار إلى أنه يتم يومياً توزيع ما يقارب ١٢٠ طناً من مادتي السكر والرز المدعومتين وفق البطاقات الذكية ويتم إرسال رسائل وفق تلك البطاقات إلى نحو ١٥ مركزاً بمعدل ٤٠٠ رسالة لكل مركز، منوهاً إلى أنه يتم إرسال كميات من المواد المغنتنة بشكل دوري إلى الصالات حسب نسبة التوزيع فيها والأفضلية تكون للصالات ذات النسب المدنيه في التوزيع والصالات التي تشهد إقبالاً كثيفاً من المواطنين.

ولفت عمران إلى أن مبيعات الفرع من المواد المغنتنة المدعومة وفق البطاقة الإلكترونية وصلت لأكثر من ألفي طن من مادة السكر وما يزيد على ١,٧ ألف طن من مادة الرز ونحو ٤ أطنان من مادة النشا وذلك منذ بداية الدورة الأشهر الثلاثة وحتى تاريخه، فيما تجاوزت مبيعات الفرع من هذه المواد منذ بداية العام الجاري حتى تاريخه كمية ٣,١٨٧ ألف طن من السكر ونحو ٢,٥ ألف طن من الرز.



وأوضح أنه يتم تسير سيارات جواله مزودة بجهاز «ماستر» إلى مختلف أنحاء المدينة والريف لتوزيع مواد البطاقة الإلكترونية ويتم إعطاء الأولوية للقرى البعيدة التي لا توجد فيها صالات ومناقد بيع للسورية للتجارة يتم عبرها تسليم المواطنين مخصصاتهم التي قاموا بطلبها في وقت سابق، مشيراً إلى أنه تم أيضاً توزيع عدد من الصالات ومناقد البيع بأجهزة ماستر لتسريع عملية توزيع المواد التموينية، مؤكداً أن الفرع يعمل بشكل إلكتروني وطاقتاته ليتمكن من تزويد كل المواطنين بمخصصاتهم، خاصة أن كافة المواد متوفرة وبكميات كافية في مستودعات الفرع.

الشهر المتبقي بتزويد المواطنين بالواد المغنتنة بأسرع وقت ممكن.

وكشف عمران أنه لم يتم حتى تاريخه البت بشأن كميات «ماستر» إلى مختلف أنحاء المدينة والريف لتوزيع مواد البطاقة الإلكترونية ويتم إعطاء الأولوية للقرى البعيدة التي لا توجد فيها صالات ومناقد بيع للسورية للتجارة يتم عبرها تسليم المواطنين مخصصاتهم التي قاموا بطلبها في وقت سابق، مشيراً إلى أنه تم أيضاً توزيع عدد من الصالات ومناقد البيع بأجهزة ماستر لتسريع عملية توزيع المواد التموينية، مؤكداً أن الفرع يعمل بشكل إلكتروني وطاقتاته ليتمكن من تزويد كل المواطنين بمخصصاتهم، خاصة أن كافة المواد متوفرة وبكميات كافية في مستودعات الفرع.



الكل يتقاذف مسؤولية الغلاء من طرف إلى آخر.. والغلاء مستمر..!

الحلاق: أرباح التاجر لا تتجاوز ٧ بالمئة ولا يوجد شيء اسمه البيع بخسارة أو «ببلاش»

هنا غانم



يبدو أن الحديث عن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار وندى الأجور الشغل الشاغل للشارع السوري هذه الأيام خصوصاً خلال شهر رمضان وقد أثبتت الأيام الماضية أن الحلول التي قدمتها الحكومة لتجاوز أزمة الغلاء والسيطرة على الأسواق لم تجد نجاحاً كبيراً.. فلا دوريات التموين ولا الجولات الميدانية لضبط المحال المخالفة ولا حتى الغرامات عليها، كل ذلك مجرد قرارات وكلمات ووعود، والكل يتقاذف مسؤولية الغلاء من طرف إلى آخر، تجار الفرع يحملون المسؤولية إلى تجار الجملة وهؤلاء بدورهم يحملونها إلى تجار سوق نصف الجملة الذين يحملونها إلى الحلات الوسيطة وهكذا، هذا يعني أن هناك خللاً واضحاً جلياً أصبح لا يمكن التغاضي عنه لأنه حالة يومية يعيشها المواطن.

أمين سر اتحاد غرف التجارة السورية محمد الحلاق أكد له «الوطن»، أن لا يمكن أن نقول إن الأسعار بقيت كما كانت، هناك انخفاض في بعض أسعار السلع بشكل مقبول مؤكداً أن المشكلة الحقيقية اليوم هي أن المستهلك يعتقد أنه سوف ينزل الأسعار ويوجد أن المنتجات تباع «ببلاش»، لا يوجد شيء اسمه البيع بخسارة أو بلاش والمشكلة الأكبر أن الجميع يعتقد أن أرباح التاجر ٣٠ أو ٤٠ بالمئة في الوقت الذي لا تتجاوز فيه الأرباح في أقصى

حالتها وفي العرف التجاري من ٢ إلى ٧ بالمئة كتاجر جملة عندما يبيعها إلى تاجر الفرع وبالتالي ما يحدث عندما تعرض الفعاليات الاقتصادية منتجاتها لا يمكن أن تخفض أسعارها أكثر من ٢ إلى ٣ بالمئة عن أسعار السوق وخاصة لدى التاجر التجار الداخلية وحماية المستهلك تصدر بشكل أكبر هو من يخفض أسعار المواد الغذائية بشكل أكبر ليتم الحصول على

شيء اسمه حماية التاجر الذي يجب أن يكون له اعتبارات، لافتاً إلى أن المشكلة في غلاء أجور الشحن التي أصبحت خيالية والتسعير مرتبط برفع سعر المادة والأهم أنه لا يوجد من يثبت على مواد لافتاً إلى أنه هناك ضائقة على المدى البعيد لجهة للمواد الغذائية، الأمر الذي سوف ينعكس على جفاف بالأسواق لافتاً إلى أنه لا يوجد توافق من جميع التجار على موضوع

الزيت: لا يوجد توافق من التجار على موضوع توحيد الأسعار

«توحيد الأسعار» الصك السعري الذي يجب أن ينظر فيه لأنه لا يوجد في أي دولة ما يسمى صكاً سعرياً. وبين أنه صحيح أن السعر بين المواد والسلع يختلف من مكان إلى آخر لأن المحل الصغير لا يمكن أن يبيع بسعر «المول» نفسه لأن التكاليف تختلف والمستهلك هو صاحب القرار الذي يختار المكان المناسب لدخله.

قسومة: الطلب يزداد بشكل كبير على الخضر والألبان والأجبان وأمر طبيعي ارتفاع أسعارها بداية رمضان

رامز محفوظ

أكد نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أن حركة الشراء جيدة مع بداية شهر رمضان والطلب الأكبر على المواد الغذائية، وباعتبار أنه قد تم افتتاح سوق رمضان الخيري برعاية وزارة الأوقاف هناك أسواق مسيطر عليها خلال رمضان الحالي وليست هناك ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

وبين في تصريح له «الوطن» أنه من الطبيعي أن يكون هناك ارتفاع في أسعار بعض المواد الغذائية خلال رمضان وخصوصاً المواد اليومية المطلوبة على المائدة الرمضانية مثل الخضر، لافتاً إلى أنه خلال الثلاثة أيام الأولى من رمضان يتجه معظم الناس لشراء الخضر وعلى وجه الخصوص البندونس والبقلة والبندورة والخيار وغيرها، لذا من الطبيعي أن ترتفع أسعار هذه المواد الضرورية وهذا الأمر يتكرر كل رمضان.

ولفت إلى أن الطلب يزداد بشكل كبير على الخضر والألبان والأجبان وأسعارها ترتفع خلال الأيام الأولى من رمضان وخصوصاً الثلاثة أيام الأولى ومن ثم تعود للانخفاض. وأوضح أن كل الخضر الموجودة في دمشق منتجة في محافظات أخرى وهذه المحافظات هي المسؤولة عن تحديد أسعارها، فعلى سبيل المثال إذا كان سعر كيلو البندورة في محافظة دمشق ١٠٠٠ ليرة وفي محافظة حلب ١٥٠٠ ليرة لا يقوم منتج البندورة بإرسالها إلى محافظة دمشق ويرسلونها إلى محافظة حلب.

غرام الذهب ينخفض ألفي ليرة بعد أن كان قد انخفض منذ ثلاثة أيام ٧ آلاف ليرة



الوطن

منتجة على سبيل المثال في اللاذقية باعتبارهم لا يعرفون تكتلها ونسبة ربحها، مبيناً بأنهم يقومون بتسعير الخضر والفواكه حسب أسعارها في السوق ففي حال كان سعر كيلو البندورة على سبيل المثال ١٠٠٠ ليرة وكان عليها طلب زائد يتم رفع سعرها ٢٥ ليرة وفي حال انخفاض عليها يتم تخفيض سعرها ٢٥ ليرة.

وأشار إلى أن تسعير الخضر والفواكه في محافظة دمشق مخالف للقانون والقانون يقول إنه يجب على المتكثف في التصديف في محافظة أن يسعر ما تنتجه محافظته وفي دمشق كل الخضر منتجة في محافظات أخرى.

وأوضح أنه لا يجوز أن يقوم المتكثف في دمشق أو مديرية حماية المستهلك في دمشق بتسعير خضر وفواكه